



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

<http://journals.sustech.edu/>



الجامعة السودانية للعلوم والتكنولوجيا

الإلتزام بحقوق أصحاب المصالح واثره في أداء المصارف "دراسة عينة من المصارف التجارية العاملة بولاية الخرطوم"

الطاهر محمداحمد محمداحمد

شركة زيّن للإتصالات

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة الى توضيح اهمية المحافظة علي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح في المصارف وفقاً لحوكمة الشركات واثر ذلك في أداء المصارف، يشمل مجتمع الدراسة مسح شامل لبعض المصارف التجارية السودانية حيث تم استخدام الاستبانة كآلية لجمع المعلومات، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، تتبع اهمية الدراسة من ان تطبيق المحافظة على حقوق المساهمين واصحاب المصالح له مساهمة فاعلة في جذب المدخرات، وزيادة رأس مال المصارف ، وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي. اوضحت نتائج الدراسة ان تطبيق حوكمة الشركات في المصارف والعمل بمبادئها يساعد في إدارة الصراع وتضارب المصالح بين المساهمين وأصحاب المصالح وإدارة المصارف، كما اوصت الدراسة بالمتابعة من الجهات الرقابية في المصارف لمدي اهتمام المصارف بالمحافظة علي حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتطبيقها وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات.

ABSTRACT:

The study aimed to explain the importance of preserving the rights of shareholders and stakeholders in banking sector according to corporate governance and its impact on the performance of commercial banks. The study sample consists of some commercial banks working in Sudan; the study adopted the descriptive analytical method whereas a questionnaire was used for data collection. The importance of this study stems from the fact that applying the principles of corporate governance in Sudanese banks especially the rights of shareholders and stakeholders will have an effective contribution in attracting savings, increasing capital of Sudanese banks, and promoting public confidence in the banking sector. The study findings indicated that the application of corporate governance at Sudanese banks reduces conflict of interests between shareholders, stakeholders and banking administration. The study calls for rigorous follow up by regulatory bodies of banks to the level of commitments by banks towards maintaining the rights of both shareholders and stakeholders in accordance with principles of corporate governance

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، نظرية أصحاب المصالح، بطاقة الأداء المتوازن.

المقدمة :

حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة، التي ظهرت نتيجة حدوث بعض الازمات المالية التي ضربت اسواق المال ، وأدت الي افلاس بعض الشركات وكانت ذلك بسبب الفساد المالي والإداري وهضم حقوق المساهمين واصحاب المصالح من إدارة شركات المساهمة العامة والتلاعب بالقوائم المالية والغش وتحقيق اهدافهم الشخصية علي حساب

اهداف المساهمين، وعدم قيام مجلس الإدارة بدوره في اختيار الإدارة الرشيدة ومتابعتها ومراقبتها في تنفيذ الاستراتيجية الموضوعية، ونتج عن ذلك ضعف ثقة المساهمين وعدم الاستثمار في اسواق المال ، ومع ظهور مفهوم العولمة والاقتصاد الحر، وظهور بعض الشركات العالمية الكبرى؛ بدأ بعض المساهمين في البحث عن الشركات ذات الهياكل الإدارية السليمة، وذات الأنظمة المحاسبية السليمة، ولا سيما بعد الانهيارات المالية وإفلاس بعض الشركات العالمية خاصة، في دول شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، والشركات الأمريكية في عام 2001م؛ وظهور الازمة المالية العالمية 2008. ولحل هذه المشكلة عقدت المؤسسات المالية المعنية بالجانب المالي وهي : البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدة مؤتمرات وورش عمل ، وبعدها تم تقديم مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتم تحديثها في عام 2004 ، هذه الدراسة تناقش اثر الاهتمام بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الاخرى وفقاً لحوكمة الشركات في أداء المصارف التجارية السودانية. والقطاع المصرفي هو اكثر حوجة الي الاهتمام بحقوق المساهمين واصحاب المصالح الاخرى ، حتي يكسب ثقة الجمهور ، ويتمكن من جذب مدخرات المساهمين حتي يستفيد منها في تمويل المشروعات الاقتصادية وهذا ينعكس علي أداء المصارف بصورة ايجابية تساعد في استقرار القطاع المصرفي وحمايته من الانهيار.

مشكلة الدراسة:

الاهتمام بحقوق المساهمين ومراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخرى في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات في المصارف من مهام الرئيسية للمجالس الإدارية في المصارف التي تعمل علي حماية حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم ، وذلك له تأثير علي أداء المصارف بصورة جيدة من خلال تحقيق عوائد مالية للمساهمين وايضاً تحقيق فوائد لاصحاب المصالح الاخرى بعملية استقرار القطاع المصرفي واستمراره. وتوضيح اهمية ذلك في أداء المصارف التجارية السودانية، ويمكن أن تتضح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

1. هل يساعد التطبيق الفعلي لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح وفقاً لحوكمة الشركات في أداء القطاع المصرفي؟

2. كيف تساهم حوكمة الشركات في المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى؟

3. هل تساعد المحافظة على حقوق المساهمين واصحاب المصالح الاخرى وفقاً لحوكمة الشركات علي تعميق دور سوق رأس المال وزيادة قدرته علي المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ علي صغار المستثمرين في المصارف؟

أهمية الدراسة:

الاهمية العلمية:تتبع أهمية الدراسة من كونها اضافة الي الدراسات الخاصة بالمصارف السودانية، خاصة في الاهتمام بالالتزام بحقوق المساهمين واصحاب المصالح في المصارف.

الاهمية العملية: المساهمة الفاعلة في جذب المدخرات، وزيادة رأس مال المصارف السودانية، وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المصرفي السوداني، وتلعب حوكمة الشركات في المصارف دوراً أساسياً في المحافظة علي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

أهداف الدراسة:

1. توضيح اثر الالتزام بحقوق المساهمين واصحاب المصالح الاخرى وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات في أداء المصارف في السودان.

2. توضيح دور تطبيق حقوق المساهمين في زيادة وجذب الاستثمارات في سوق المال.

3. توضيح أهمية المساواة بين المساهمين والمحافظة على حقوقهم.

4. توضيح أهمية مراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخرى في المصارف.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: توجد علاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين مراعاة حقوق اصحاب المصالح الأخرى في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الرئيسي للدراسة وتم استخدامة في الدراسة الميدانية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية للبحث: المصارف التجارية العاملة في ولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2007 – 2013م.

مصادر الدراسة:

1. المصادر الأولية: والتي تتمثل في الأشخاص المتخصصين الذين تتوافر لديهم المعلومات من خلال ممارساتهم

وملاحظاتهم وخبراتهم وتم تجميع المعلومات من هؤلاء عن طريقة الاستبانة.

2. المصادر الثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع، الدوريات والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والتقارير

والإحصائيات والقوانين والوثائق الرسمية، الإنترنت .

الدراسات السابقة:

دراسة محمد فرح عبد الحلیم، (2007م):

الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي السوداني ومدى حاجتها إليها، كما يلاحظ أن الدراسة ركزت على قياس مدى تطبيق الحوكمة في المصارف السودانية؛ وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمارات في السودان. وما يميز هذه الدراسة عن دراسة محمد فرح هو أنها تركز بصفة خاصة على أثر الالتزام بحقوق المساهمين واصحاب المصالح على الأداء في المصارف السودانية .

دراسة عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، (2008م):

اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. هدفت هذه الدراسة الي بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. يتضح ان هذه الدراسة ركزت علي دراسة اثر فاعلية حوكمة الشركات علي الاداء المالي ، وما يميز هذه الدراسة عن دراسة عدنان أن هذه الدراسة تقيس اثر تطبيق حقوق المساهمين واصحاب المصالح علي تطوير الاداء في المصارف السودانية وترکز علي الاداء المالي وغير المالي.

دراسة عبد المطلب عثمان محمود دليل، (2012م):

نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية.هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة سوق الأوراق المالية الكفاء بالمعلومات والممارسات الخاطئة نتيجة لغياب حوكمة الشركات. يلاحظ أن دراسة عبد المطلب ركزت على أهمية تطبيق حوكمة الشركات في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق

المالية، وكذلك على أهمية أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية. وما يميز هذه الدراسة عنها أنها تركز بصورة خاصة على قطاع المصارف في السودان ودراسة مدى تطبيق المصارف لمبادئ حوكمة الشركات وتأثير ذلك على أداء المصارف السودانية.

الإطار النظري:

النظام المصرفي من أهم الدعائم الأساسية للنظام المالي والاقتصادي لأي دولة؛ لأنه يؤدي دوراً أساسياً ومهماً في عمليات التمويل وبمساهمة فعالة. (بن علي ملعوز، 2009، ص 107) يوفر السيولة ويجذب المدخرات ويضخها لتمويل المشروعات، ويساهم في تنمية ثروة المساهمين والمحافظة عليها. وللنظام المصرفي دور أساسي في دعم تطبيق حوكمة الشركات في المصارف، ويسعى إلى تعزيز مفهوم الحوكمة في القطاع المالي بصورة عامة. (سليمان، 2006، ص 281)

مفهوم حوكمة الشركات :

تُعرف حوكمة الشركات، "بأنها: مجموعة من المعايير التي تنظم العلاقات بين إدارة المصرف ومجلس إدارته ومساهميته وأصحاب المصالح الأخرى، توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المصرف، وتحديد وسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء. ويجب أن توفر الحوكمة الجيدة للمصارف الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتحقيق الأهداف التي هي في مصلحة المصرف والمساهمين. ولتسهيل الرصد الفعال ينبغي وجود نظام فعال لحوكمة الشركات داخل المصرف يخدم تنمية ثروة الفرد أو المجموعة أو الاقتصاد ككل، ويساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لحسن سير اقتصاد السوق". (Basel Committee, 2010, p5)

المحافظة على حقوق المساهمين:

أي مصرف يريد تطبيق حوكمة الشركات لابد أن تتوفر فيه الأسس التنظيمية والقانونية التي تحمي حقوق المساهمين، التي تعتبر قواعد لآب من الالتزام بها في جميع معاملاته،. والمساهم هو الذي يملك حصة في شركة مساهمة عامة (المصرف)، وتكون هذه الحصة عبارة عن أسهم تمثل نصيبه من رأس مال الشركة. (كينيث أ، كيم وآخرون، 2008، ص 118) هذه الأسهم تؤدي إلى تعظيم قيمة المصرف السوقية وزيادة الأرباح والعائد الجيد من استثماراته. وللمساهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية. والمساهمون ينقسمون إلى: أفراد، ومؤسسات. (Robert A., & Minow, 2002, p22)

حقوق المساهمين لدي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تشكل مصالح وحقوق المساهمين أهمية قصوى في حوكمة الشركات. والغرض الرئيسي من وجود إدارة مسئولة في الشركات هو حماية مصالح أصحاب رأس المال أو حملة الأسهم في الشركة. (كواشي و مراد، 2010، ص 4) وقد أولت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات اهتماماً خاصاً بحقوق المساهمين ومعاملتهم معاملة منصفة. وتضم هذه الحقوق الأساسية ما يأتي: (Maher and Anderson, 1999, p20)

1. الجوانب المتعلقة بطرق تسجيل الملكية، وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وبانتظام، والمشاركة في التصويت، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، وحق انتخاب وعزل مجلس الإدارة، والنصيب من الأرباح. (فريد إبراهيم، 2009، ص 97).
2. الجوانب المتعلقة بحق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة، مثل: تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس، والتصديق على إصدار أسهم إضافية، والعمليات الاستثنائية، وتحويل أو بيع أصول الشركة.

3. أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العمومية، والإمام بقواعد الاجتماعات، والأهم من ذلك إتاحة التزويد بالآتي: (سليمان، 2006، ص284)
- أ. المعلومات الكافية، مثل تاريخ ومكان وجدول أعمال الجمعية العمومية والموضوعات التي يتم مناقشتها في الاجتماع السنوي.
- ب. فرصة توجيه أسئلة وتقديم مقترحاتهم.
- ج. مشاركتهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.
- د. حق التصويت شخصياً أو عبر وكيل.
4. الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن بعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب ملكيتهم من الأسهم.
5. الإفصاح على القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وعمليات الاندماج وبيع من أصول الشركة، معرفة حقوقهم القانونية حتى يتم حماية حقوقهم وفقاً لحجم الأسهم.
6. عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء لحماية الإدارة ومجلس الإدارة من المساءلة.
7. تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية بما في ذلك المستثمرين المؤسسون من خلال:
- أ. الإفصاح عن صفة الوكالة وأساسيات تصويتهم.
- ب. كيفية تعاملهم مع تعارض المصالح المادية في ممارساتهم للحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.
8. ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للمبادئ مع بعض الاستثناءات لمنع الاستغلال.
9. يجب السماح للأسواق للسيطرة على الشركات بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية.
- يستنتج أن على الشركات وضع خطة واضحة ومكتوبة لحقوق المساهمين وسهولة الوصول إليها في قسم العلاقات أو من موقع الشركة. وهذه الخطة تحمي حقوق المساهمين حتى في حالة استيلاء شركة أخرى على إدارة الشركة.

المعاملة المتساوية للمساهمين:

- يهتم هذا المبدأ بحماية حقوق المساهمين أصحاب الأسهم القليلة عن طريق وضع نظم تحظر على العاملين داخل الشركة (إدارة وأعضاء مجلس إدارة) الاستفادة من وضعهم في الشركة لاستغلال حقوق المساهمين أصحاب الأسهم القليلة. وتتضمن هذه الحقوق ما يلي: (طارق حماد، 2008، ص84)
- أ. معاملة كافة المساهمين حملة الأسهم معاملة متساوية:
1. يجب أن تكون الحقوق مكفولة لكل حملة الأسهم، للحصول على المعلومات عن الأسهم، وأهم هذه الحقوق حقوق التصويت.
2. حماية حملة الأسهم القليلة من استغلال حاملي الأسهم الكبيرة، ووجود وسائل فعالة للإصلاح.
3. يجب أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات أو مرشحين لهذا الغرض عن طريق الاتفاق مع أصحاب ملكية الأسهم.
4. إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود. لأن بعض المستثمرين أجانب هم يشترون الأسهم بواسطة شركات سمسة، لذا يجب أن يوفر لهم حق التصويت وهم خارج بلد الشركة ويتاح لهم استخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية التصويت.

5. أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العمومية لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية.

ب. منع تداول الأسهم بصورة ليست ذات إفصاح وشفافية.

ج. يجب أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كان لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة أو بالنيابة عن طرف آخر، وبخاصة العلاقات العائلية التي قد تضر بعض المساهمين وتساعد في تعارض المصالح. (عبد الوهاب وشحاته، 2006، ص 46).

مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى:

أصحاب المصالح الأخرى هم "مجموعة من الأطراف لهم علاقة مصالح بالمصرف، أي مجموعة المساهمين والدائنين والموردين والمواعدين والموظفين والمجتمع ككل" (Benn and Dexterdunphy, 2005, p19) وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف. وهناك حقوق قانونية لأصحاب المصالح، يجب احترامها وتقديرها من قبل إدارة المنظمات والحكومات ويمكن تفصيل ماتقدم على النحو التالي: (سامي غنيم، 2006، ص 46)

أ. مراعاة حقوق أصحاب المصالح التي يخولها لهم القانون خلال الاتفاقيات.

ب. إيجاد الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على حقوقهم في حالة انتهاكها.

ج. تطوير آليات أداء العاملين التي تسمح لهم بالمشاركة في تحقيق أهداف الشركة.

د. إشراك أصحاب المصالح في إدارة الشركة، ومدّهم بالمعلومات التي تساعد في عملهم.

هـ. فتح قنوات اتصال مع أصحاب المصالح حتى تصل مقترحاتهم إلى مجلس الإدارة.

و. ضرورة أن يكون هناك قانون يحفظ حقوق أصحاب المصالح في حالة الإعسار والتصفية.

ويجب أن تكون في الدولة قوانين تحمي حقوق أصحاب المصالح مثل: قانون العمل والأعمال، والقانون التجاري، وقانون الإعسار. وتتشأ هذه الحقوق عن طريق علاقات تعاقدية. وهذه القوانين يجب أن تحمي أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم، وتكفل لهم حق الممارسات الوظيفية (وهي متباينة من شركة إلى أخرى)، وإمكانية حصولهم على المعلومات التي تساعد في حالة مشاركتهم في إدارة الشركة. (العنزي، سعد، 2007، ص 11)

نظرية أصحاب المصالح:

نظرية أصحاب المصالح تركز على المجموعات التي لها علاقة مباشرة مع الشركة، ولها تأثير على أداء الشركة وعملية تحقيقها لأهدافها باتخاذ قرارات الشركة. وتضم هذه المجموعة المستثمرين والعملاء والموظفين والمواعدين والموردين ومنظمات المجتمع وحماية البيئة والمجتمع كله. (المقلي عمر عثمان، 2002، ص 157)

مفهوم نظرية أصحاب المصالح :

نظرية أصحاب المصالح هي عملية إدارة الأخلاق التنظيمية في الشركات تجاه أصحاب المصالح. ويعرف فريمان نظرية أصحاب المصالح " بأنها العلاقة بين الشركة والبيئة المحيطة بها، وكيفية التلائم مع هذه البيئة وماهي ردة فعلها" (وقمان وبراق محمد، 2012، ص 7). ونظرية أصحاب المصالح تركز على أهمية التحول من الاهتمام - فقط - بالمساهمين إلى الاهتمام بأصحاب المصالح الأخرى لدى الشركة. (خضرة، صديقي، 2012، ص 12) وهي (أي نظرية أصحاب المصالح) "عملية تحديد العلاقات بين أصحاب المصالح وتحقيق أهداف الشركة، وبين عملية اتخاذ القرار في أن تكون بصورة أخلاقية". (Rodriguez, 2007, p120) وتعترف نظرية أصحاب المصالح بكل مجموعة من المجموعات في الشركة التي تؤدي دوراً أساسياً في خلق القيمة الاقتصادية، وتشير هذه النظرية إلى عدم التركيز

فقط على جانب المساهمين. (James Stieb, 2009,p410) وهناك مجموعة أخرى داخل الشركة تؤثر على أنشطتها هي مجموعة أصحاب المصالح من الموظفين، والمجتمع المحلي. ويجب على إدارة الشركة - حين اتخاذ القرارات - مراعات حقوق هذه المجموعة ومعاملتها بصورة عادلة ومتساوية. (Phillips and others, 2003,p479)

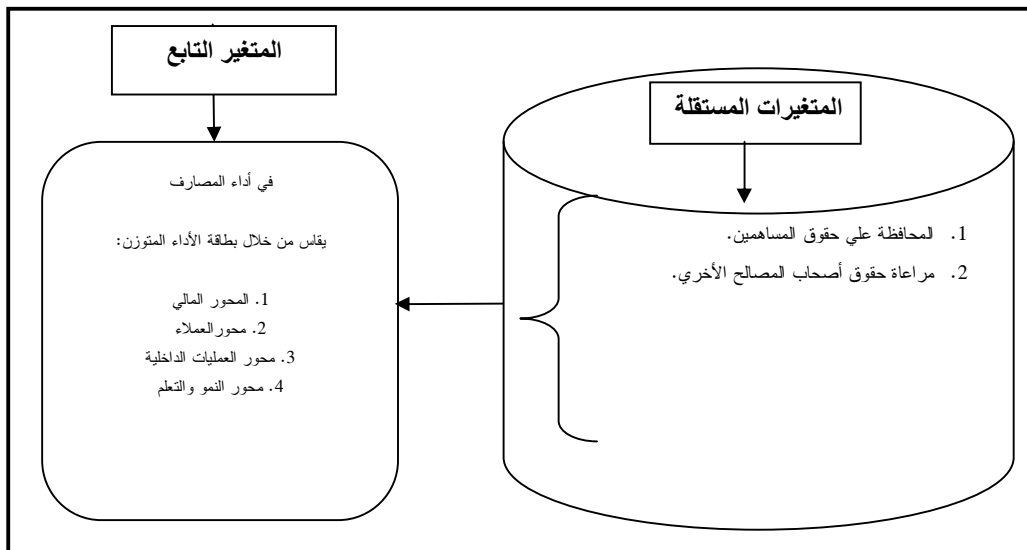
مفهوم أصحاب المصالح

أصحاب المصالح هم: "الجماعات والأفراد الذين يستفيدون من المنظمة، ويتأثرون بتحقيق أهدافها. ويجب أن تحترم حقوقهم وألا تنتهك في إجراءات عمل الشركة" (Joseph T Mahoney, 2012,p5) وأصحاب المصالح هم "من لهم مصالح مالية يطالبون الشركة بها مثل: حملة الاسهم، والدائنون، والموردون. أو من لهم مصالح غير مالية مثل الموظفين، والعملاء، والحكومات وغيرها". وقد عرف أصحاب المصالح في اجتماع سانا نفورد للأبحاث في الولايات المتحدة عام 1963 وكان أول ظهور للمصطلح على "أنهم الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل". (Joseph T Mahoney, 2012,p5) وعرف رملي وزحوط. أصحاب المصالح في المؤسسة الاقتصادية هم "كل فرد أو جماعة، أو كيان طبيعي أو معنوي أو مستقبلي يملك عقود صريحة أو ضمنية مع الشركة، يؤثر أو يتأثر أو يشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة وبأهدافها سواء نشطت أو لم تنشط". (رملي و زحوط، 2012،ص12)

الإطار العملي :

يتناول هذا الجانب أيضاً لمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث وبما في ذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة.

متغيرات الدراسة: الشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع:



شكل 1: العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المصدر: إعداد الباحث من ادبيات الدراسة، 2014.

تم قياس الأداء بواسطة بطاقة الأداء المتوازن، وهي عبارة عن أداة لتقييم الأداء التشغيلي والمالي والاستراتيجي في إطار متكامل من المقاييس المالية وغير المالية. (محفوظ جودة، 2008، ص277)، تقوم الدراسة الميدانية علي المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم بتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (حقوق المساهمين و حقوق اصحاب

المصالح) والمتغير التابع (أداء المصارف). تم استخدام الاستبانة وسيلة لجمع البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات المشكلة قيد الدراسة، أو للإجابة على أسئلة البحث.

اختبار صدق الاستبانة:

وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

1. الصدق الظاهري للأداة:

لتحقيق هذا الهدف الحيوي والمهم عرضت الاستبانة على مجموعة من الخبراء، من بعض الاساتذة بالجامعات السودانية في إدارة الاعمال والاقتصاد والمحاسبة والدراسات المصرفية .

2. صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيقها ميدانياً علي عينة مصغرة اختبارية من مجتمع الدراسة قبل تطبيقها النهائي، ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، والجدول التالي:

جدول 1: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات من المحاور بالدرجة الكلية حقوق المساهمين واصحاب المصالح:

المحور الثاني		المحور الاول	
معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة
**0.68	1	**0.69	1
**0.74	2	**0.76	2
**0.70	3	**0.65	3
**0.77	4	**0.58	4
**0.74	5	**0.73	5
**0.76	6	**0.78	6
**0.71	7	**0.66	7
**0.60	8	**0.69	8
-	9	**0.68	9

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المساهمين واصحاب المصالح التي تمثل مبادئ حوكمة الشركات: أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحتها للتطبيق الميداني.

يتبين أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (0.01) عند مستوي الدلالة (0.05) فأقل مما يدل على صدق اتساق هذه العبارات وصلاحتها للتطبيق الميداني.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) ، المتوسط الحسابي ، استخدم اختبار مربع كاي و تم حساب معامل ارتباط بيرسون "ر".

اختبار ثبات الاستبانة:

وقد استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة الدراسة. وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (60%)، أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عالي حيث بلغ (0.96)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة الميدانية.

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث مجموعة العناصر أو الأفراد التي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة، وبمعنى آخر هو جميع العناصر التي تتعلق بها مشكلة البحث (المصارف التجارية العاملة بولاية الحرطوم) وعددها (31) مصرفاً تجارياً. تم عمل مسح شامل يشمل مستوى مجالس الإدارة والإدارة العليا: المديرين العامين ونوابهم، إلى جانب مديري إدارات المراجعة الداخلية، ومديري إدارة المخاطر في المصارف، ومديري إدارات الاستثمار، ومسؤولي الالتزام بالمصارف. وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة البالغ عددهم (217) فرداً يشمل جميع فئات الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (217) استبانة على المستهدفين واستجاب منهم (190) فرداً بنسبة (88%).

قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال الحوكمة بالمصارف:

للتعرف على قياس تطبيق حقوق المساهمين في مجال الحوكمة بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 2: استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين

الرد بة	الدالة	قيمة كا 2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				التكرار النسبة %	العبارة	
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق			
2	**0.000	123.1	.693	4.28	77 %40	93 %49	17 %9	3 %2	-	ك %	يراعي المصرف كافة حقوق المساهمين الأساسية التي كفلها القانون ويحافظ عليها.
7	**0.000	124.5	.931	4.01	63 %32	84 %44	27 %14	14 %8	2 %1	ك %	يعامل المصرف جميع المساهمين بطريقة متساوية.
3	**0.000	112.9	.710	4.25	74 %39	92 %84	21 %11	3 %2	-	ك %	يحق للمساهمين بالمصرف الحصول علي نصيبهم من توزيعات الأرباح السنوية.
1	**0.000	134.5	.658	4.30	76 %40	97 %51	15 %8	2 %1	-	ك %	يسمح للمساهمين بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية لاختيار أعضاء مجلس الإدارة.
8	**0.000	140.1	.842	4.00	55 28.5%	91 %48	34 %18	9 %5	1 %5	ك %	يحصل المساهمون على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في المصرف.
5	**0.000	185.5	.793	4.13	62 %32.5	100 %53	19 %10	8 %4	1 %5	ك %	يسهل المصرف لكافة المساهمين بممارسة حقوق الملكية الخاصة

بهم.	ك	1	4	23	94	68	4.18	.763	178.5	** .000	4
يفصح المصرف عن هياكل الملكية للمساهمين.	%	5%	25	12%	49.5%	36%					
يراعي المصرف عدم التداول في الاسهم بشكل صوري.	%	-	8	15%	89	65	4.11	.806	83.5	** .000	6
يفصح أعضاء مجلس الإدارة عن مصالحهم المباشرة وغير المباشرة بعمل المصرف.	%	2%	17	23%	76	49	3.78	.998	84.1	** .000	9
							4.11				
											.799

المتوسط العام

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصارف بمتوسط (4.11 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات.

كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصرف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.87 إلى 4.30)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة و الخامسة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (موافق / موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق حقوق المساهمين في مجال حوكمة الشركات بالمصارف.

من الجدول رقم (2) اتضح ان المصارف التجارية السودانية تحافظ علي حقوق المساهمين الاساسية التي كفلها لهم القانون؛ من اختيار اعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية، وتوزيع الارباح، وتوفير المعلومات عن أداء المصارف، وهذا مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات له أثر جيد علي أداء وسعة المصارف وأستمرائتها.

قياس مدي تطبيق مراعاة اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة بالمصارف:

للتعرف على قياس مدي مراعاة اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة بالمصارف، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 3: استجابات أفراد عينة الدراسة علي قياس مدى مراعاة حقوق اصحاب المصالح الاخرى

الرتبة	الدلالة	قيمة كا2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				التكرار	النسبة %	العبارة
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق			
1	** .000	114.5	.720	4.25	75	92	19	4	-	ك	يعترف المصرف بحقوق أصحاب المصالح بشكل واضح.
					40%	48%	10%	2%	-	%	
5	* .000	129.8	.826	3.99	56	84	44	5	1	ك	يتاح لأصحاب المصالح الحصول علي تعويضات في حالة انتهاكها.
	*				30%	44%	23%	2.5%	5.5%	%	
2	* .000	224.9	.732	4.25	71	103	9	6	1	ك	يحترم المصرف علاقته التعاقدية مع جميع الأطراف حسب الشروط المتفق عليها.
	*				37.5%	54%	5%	3%	5.5%	%	
8	* .000	144.3	.977	3.91	50	97	25	11	7	ك	يتلقى الموظفون في المصرف تدريب كافي ومستمر ينمي قدراتهم الإدارية والمهنية.
	*				26%	51%	13%	6%	4%	%	
6	* .000	127.5	.911	3.98	58	87	32	10	3	ك	تطوير آليات أداء العاملين للمساهمة في تحقيق أهداف المصرف.
	*				31%	46%	19%	5%	25%	%	
4	* .000	194.9	.807	4.02	49	108	21	11	1	ك	يقدم المصرف المعلومات للازمة لأصحاب المصالح في الوقت المناسب.
	*				25.5%	57%	11%	6%	5.5%	%	
7	* .000	65.2	.864	3.94	51	90	35	14	-	ك	لدي المصرف قنوات اتصال لأصحاب المصالح لتلقي شكاويهم.
	*				27%	48%	18%	7%	-	%	
3	* .000	120.4	.708	4.17	62	102	22	4	-	ك	يوجد قانون يحفظ حقوق أصحاب المصالح في حالة الإعسار والتصفية.
	*				33%	54%	12%	2%	-	%	

المتوسط العام

.818

4.06

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة (موافق) على تطبيق حقوق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمصارف بمتوسط (4.06 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما

يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. كما يتضح أيضاً أن هناك تفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمصرف، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.91 إلى 4.25)، وهي متوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي واللذان تشيران إلى (موافق/ موافق بشدة) على التوالي مما يوضح التفاوت في موافقة أفراد عينة الدراسة على قياس مدي تطبيق اصحاب المصالح الاخرى في مجال حوكمة الشركات بالمصارف. يتضح من النتائج السابقة أن المصارف التجارية السودانية تراعي وتحافظ علي حقوق أصحاب المصالح الأخرى الذين لهم علاقات بالمصارف، وتتادي بالتوازن بين حقوق أصحاب المصالح والمساهمين وإدارة المصارف، وذلك له تأثير علي أداء المصارف ويساعدها في تحقيق وجذب مدخرات المودعين.

قياس أداء المصارف

تم قياس أداء المصارف بأستخدام محاور بطاقة الاداء المتوازن وذلك كما يلي:

1. قياس مدي تطبيق المحور المالي بالمصارف

جدول 4: استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق المحور المالي بالمصارف

الرتبة	الدلالة	قيمة كا2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار النسبة %	العبارة
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
7	** .000	87.6	1.041	3.78	49	80	38	16	7	ك	حقق المصرف ارباحاً على استثمارات المساهمين تلبي توقعاتهم.
					%26	%42	%20	%8	%4	%	
3	** .000	127.1	.981	3.99	62	86	26	10	6	ك	تعمل الإدارة التنفيذية في المصرف على استغلال كل الموارد بصورة مثلى تحقق الاهداف الموضوعية.
					%33	%45	%14	%5	%3	%	
6	** .000	107.8	.1000	3.86	52	86	29	19	4	ك	يوفر المصرف فرص استثمارية مجزية تجذب المودعين والمستثمرين.
					%28	%45	%15	%10	%2	%	
2	** .000	173.5	.903	4.00	54	102	17	14	3	ك	تناسب العوائد التي يحققها المصرف مع عملياته.
					%28	%54	%9	%7	%2	%	
5	** .000	135.1	.928	3.96	55	91	31	8	5	ك	تسعي إدارة المصرف الي تعظيم ثروة المساهمين.
					%29	%48	%16	%4	%3	%	
1	** .000	183.9	.809	4.04	53	104	22	10	1	ك	تستخدم إدارة المصرف بعض الآليات التي تساعد في زيادة التدفق النقدي
					%28	%55	%12	%5	%5.	%	
4	** .000	175.5	.875	3.97	49	104	24	9	4	ك	يتناسب حجم ارباح المصرف مع عدد ونوعية الخدمات المقدمة واستثمارات المصرف.
					%26	%55	%13	%5	%2	%	

.933

3.94

المتوسط العام

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في المحور المالي بمتوسط (3.94 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات.

2. قياس مدي تطبيق محور العملاء بالمصارف

جدول 5: استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور العملاء بالمصارف

الرتبة	الدلالة	قيمة كا2	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة				التكرار النسبة %	العبارة	
					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق			
5	** .000	165.7	.830	4.07	59 %31	97 %51	23 %12	10 %5	1 %5	ك %	يقدم المصرف خدمات مصرفية جيدة تحقق رضا العملاء.
4	** .000	162.2	.809	4.13	66 %35	91 %48	27 %14	4 %2	2 %1	ك %	يهتم المصرف بشكاوى العملاء، ويضعها في الاعتبار.
2	** .000	183.2	.747	4.21	71 %37	93 %49	22 %12	3 %2	1 %5	ك %	يعمل المصرف على الوفاء بحاجات العملاء للخدمة في الوقت المناسب.
3	** .000	172.4	.779	4.17	68 %36	92 %48	26 %14	2 %1	2 %1	ك %	يقدم الموظفون في المصرف الخدمات المصرفية بمستوى جيد مرضي للعملاء.
1	** .000	204.4	.769	4.30	83 %44	89 %47	12 %6	4 %2	2 %1	ك %	يسعى المصرف الي استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات جديدة تستقطب عملاء جدد.
6	** .000	93.8	1.026	3.90	61 %32	76 %40	29 %15	21 %11	3 %2	ك %	لدي المصرف مركز لخدمة العملاء يقدم كل المعلومات اللازمة.
7	** .000	94.3	1.028	3.89	60 %32	77 %40	30 %16	19 %10	4 %2	ك %	يتناسب عدد عملاء المصرف في السوق المصرفي مع الامكانيات المتاحة.
		.855		4.09							المتوسط العام

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في المحور العملاء بمتوسط (4.09 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات.

3. قياس مدي تطبيق محور العمليات الداخلية بالمصارف

جدول 6: استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور العمليات الداخلية بالمصارف

الرتبة	الدلالة	قيمة كا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %		العبارة	
					موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	موافق		
7	*.000 *	139.2	.973	4.01	61 %32	90 %47	22 %12	14 %7	3 %2	ك %	يقدم المصرف خدمات جديدة ترضي توقعات العملاء للخدمات المصرفية.
1	*.000 *	154.0	.606	4.35	79 %42	100 52. %5	10 %5	1 %5.	-	ك %	يلتزم المصرف في عملياته الداخلية بالعمل وفقاً لإجراءات وسياسات العمل المصرفي.
2	*.000 *	149.3	.638	4.24	65 %34	108 %57	15 %8	2 %1	-	ك %	يعمل المصرف علي تقديم فرص تمويل حسب سياسات التمويل الخاصة بمنح الائتمان.
4	*.000 *	175.9	.816	4.18	71 %38	92 %48	19 %10	6 %3	2 %1	ك %	تركز الإدارة التنفيذية على تميز المصرف في جودة ونوعية الخدمات المقدمة.
5	*.000 *	141.8	.877	4.06	64 %34	88 46. %5	25 %13	12 %6	1 %5.	ك %	يهتم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية بصورة ممتازة يتفوق بها علي المنافسين.
3	*.000 *	170.1	.841	4.21	78 %41	85 %45	18 %9	7 %4	2 %1	ك %	تقوم أنظمة الرقابة الداخلية بمتابعة سير العمليات ومدى الالتزام بقواعد العمل.
6	*.000 *	181.3	.835	4.04	54 %28	103 %54	23 %12	7 %4	3 %2	ك %	تستهدف عمليات التحسين وال مستمر تقليل هدر الوقت في تقديم الخدمات المصرفية.
		.798		4.15							المتوسط العام

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

من خلال الجدول رقم (6) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في محور العمليات الداخلية بمتوسط (4.15 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. ويتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات.

4. قياس مدي تطبيق محور النمو والتطور بالمصارف

جدول 7: استجابات أفراد عينة الدراسة علي تطبيق محور النمو والتطور بالمصارف

الرتبة	الدلالة	قيمة كا	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %	العبارة		
					موافق بشدة	محايد	غير موافق				
2	** .000	165.2	.906	4.06	62 %33	96 %50	18 %10	10 %5	4 %2	ك %	يعمل المصرف على اعداد دورات تدريبية للموظفين بصورة ملائمة لطبيعة عملهم.
6	** .000	62.1	1.038	3.59	41 %22	64 %38	57 %30	23 %12	5 %3	ك %	تقدم دورات تدريبية بصورة مستمرة لأعضاء مجلس إدارة المصرف.
1	** .000	149.9	.675	4.33	79 %42	99 %52	10 %5	- %	2 %1	ك %	يضم المصرف مجموعة من الموظفين ذوي خبرات ومؤهلات في العمل المصرفي.
5	** .000	77.8	1.094	3.74	50 %26	78 %41	33 %18	21 %11	8 %4	ك %	يراعي المصرف جوانب الاهتمام بالرضا الوظيفي.
4	** .000	122.7	.942	3.92	53 %30	88 %46	36 %18	9 %5	5 %3	ك %	يهتم اعضاء مجلس الإدارة بمعرفة وإدراك التغيرات الجديدة في التشريعات والسياسات المصرفية.
2	** .000	180.8	.801	4.16	67 %35	96 %50.5	18 %10	8 %4	1 %5.	ك %	بالمصرف موظفون يمتازون بالابتكار والإبداع في قديم الخدمات
7	** .000	44.3	1.161	3.55	44 %23	66 %35	42 %22	27 %14	11 %6	ك %	يوجد لدي المصرف نظام فعال للمكافآت والحوافز والترقيات.

.945

3.90

المتوسط العام

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

** فروق دالة عند مستوى 0.01 فأقل.

من الجدول رقم (7) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة موافق على قياس أداء المصرف في محور التعلم والنمو بمتوسط (3.90 من 5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي من (من 3.41 وحتى 4.20) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (موافق) على أداة الدراسة. يتضح من النتائج أن قيم مربع كاي لجميع العبارات كانت دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل مما يبين تباين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول هذه العبارات. يتضح من التحليل السابق لمحاوَر بطاقة الأداء المتوازن، أن قياس أداء المصارف من المهام الأساسية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية في المصارف ويجب ان يكون قياس الاداء بصورة شاملة لجميع اقسام المصارف، من مالية وغير مالية وبطاقة قياس الأداء المتوازن من الاساليب الجيدة لقياس الأداء لانها تشمل الجوانب المالية وغير المالية وتضع لها إعتبار، والأداء وتحسينه من اهم اهداف حوكمة الشركات.

إختبار الفرضيات وتحليل كل متغير مستقل مع المتغير التابع

استخدم معامل ارتباط الرتب لسبيرمان لتحليل ولقياس علاقات الارتباط واختبارها بين كل متغير مستقل من متغيرات الدراسة التي تضمنتها فرضيات الدراسة وبين المتغير التابع (أداء المصارف) ثم تم اختبار معاملات الارتباط المحسوبة معنوية العلاقة بين المتغيرات باستعمال إحصاءات الاختبار (t) كما يأتي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

الجدول 8 : العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الأولى

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستنتاج
معامل ارتباط بيرسون (R)	0.64	** .0000	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	.417		
قيمة (ف) F	134.65	** .0000	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	2.026	** .0000	دالة إحصائياً
قيمة (ت) T	11.604	** .0000	دالة إحصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى 0.01 بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الأولى. توجد علاقة بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

الجدول 9 : العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للفرضية الثانية

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوي المعنوية	الإستنتاج
معامل ارتباط بيرسون (R)	0.69	** .0000	دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	.484		
قيمة (ف) F	176.34	** .0000	دالة إحصائياً
قيمة معامل الانحدار (B)	2.335	** .0000	دالة إحصائياً
قيمة (ت) T	13.279	** .0000	دالة إحصائياً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للإستبانة، 2013م.

**علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 فأقل

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) يتضح وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية بولاية الخرطوم، ومن ثم يمكن قبول الفرضية الثانية: توجد علاقة بين مراعاة حقوق أصحاب المصالح الأخرى في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف.

النتائج:

1. تطبيق حقوق اصحاب المصالح في المصارف والالتزام بها يساعد في إدارة الصراع وتضارب المصالح بين المساهمين وأصحاب المصالح وإدارة المصارف.
2. تساعد المحافظة علي حقوق المساهمين في حماية ومراقبة حقوقهم بأنفسهم، وعدم الاعتماد على لجنة الأوراق المالية والبنك المركزي للقيام بهذه المهمة.
3. المصارف التجارية السودانية تعامل المساهمين بصورة عادلة ومنتساوية وتحافظ على حقوقهم الاساسية التي كفلها لهم القانون من اختيار لأعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية.
4. تراعي المصارف التجارية في السودان حقوق اصحاب المصالح الاخرى الذين لهم علاقة بالمصارف، وذلك له تأثير إيجابي على أداء المصارف ويساعدها في تحقيق اهدافها.
5. وجود علاقة قوية بين تطبيق حقوق المساهمين واصحاب المصالح وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات بالمصارف وبين أداء المصارف.

التوصيات:

1. التدريب المستمر وتنمية المهارات والقدرات للعاملين في القطاع المصرفي السوداني بدءاً من أعضاء مجلس الإدارة وصولاً لجميع المستويات الإدارية.
2. استخدام اسلوب بطاقة الأداء المتوازن لقياس أداء المصارف السودانية لأنها من الاساليب الحديثة التي تقيس الجوانب المالية وغير المالية من خلال محاورها الاربعة.
3. قيام المصارف السودانية بدورها الاجتماعي في المحافظة على حقوق اصحاب المصالح الاخرى المباشرين وغير المباشرين من خلال العمل وفقاً لاخلاقيات العمل المصرفي والقيام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع السوداني .
4. المتابعة من الجهات الرقابية في المصارف لمدي اهتمام المصارف بالمحافظة علي حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتطبيقها وفقاً للمبادئ حوكمة الشركات.

مناقشة النتائج:

1. وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية موجبة عند مستوى 0.01 بين المحافظة على حقوق المساهمين في المصارف وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات وبين الأداء في المصارف هذه النتيجة تتوافق مع دراسة عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، 2008م والتي كشفت عن ان وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحاكمية المؤسسية من جهة و العائد علي حقوق الملكية، والعائد علي الاستثمار.
2. وجود علاقة قوية بين تطبيق حقوق المساهمين واصحاب المصالح وفقاً للمبادئ حوكمة الشركات بالمصارف وبين أداء المصارف. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة محمد فرح عبد الحليم، 2007م التي توصلت الي أن هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة وزيادة الاستثمارات.
3. تطبيق حقوق اصحاب المصالح في المصارف والالتزام بها يساعد في إدارة الصراع وتضارب المصالح بين المساهمين وأصحاب المصالح وإدارة المصارف. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة عبد المطلب عثمان 2012.
4. تساعد المحافظة علي حقوق المساهمين في حماية ومراقبة حقوقهم بأنفسهم، وعدم الاعتماد على لجنة الأوراق المالية والبنك المركزي للقيام بهذه المهمة. وهذه النتيجة توافقت مع دراسة قباجة 2008 ودراسة عبد المطلب عثمان 2012 .

5. المصارف التجارية السودانية تعامل المساهمين بصورة عادلة ومنتساوية وتحافظ على حقوقهم الاساسية التي كفلها لهم القانون من اختيار لأعضاء مجلس الإدارة عبر التصويت في الجمعية العمومية. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة فرح 2007.

6. تراعي المصارف التجارية في السودان حقوق اصحاب المصالح الاخرى الذين لهم علاقة بالمصارف، وذلك له تأثير إيجابي على أداء المصارف ويساعدها في تحقيق اهدافها. وهذه النتيجة توافقت دراسة قباجة 2008 وفرح 2007

المراجع :

1. محمد فرح عبد الحليم، (4-5 ديسمبر 2007م) ، الحوكمة وأثرها على الاستثمار، دراسة تطبيقية على السودان، المؤتمر العلمي، لمهنة المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة، أبو ظبي.
2. عبد المطلب عثمان محمود دليل، (2012م)، نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
3. عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، (2008) ، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية علي الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
4. ملعزوز، بن علي ، (2009م) ،"مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي ونظام حماية الودائع والحوكمة"، مجلة شمال أفريقيا، العدد الخامس، الجزائر، ص 107.
5. سليمان ،محمد مصطفى ،(2008م)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري ، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 281.
6. أكيم ، كينث. وآخرون، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، (2007م)، حوكمة الشركة، دار المريخ، الرياض ، ص 118.
7. كواشي، مراد (2010)، دور نماذج الإفصاح العالمية في تعزيز الحوكمة المحاسبية، جامعة ام البواقي، الجزائر، ص 4.
8. إبراهيم ،فريد محرم فريد ،(2009م)، نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق حوكمة الشركات علي أداء وقيمة الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية- دراسة تطبيقية، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، القاهرة ، ص 97.
9. حماد، طارق عبد العال ،(2008م)، حوكمة الشركات والأزمة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 409.
10. علي وشحاتة ،مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م)، ص 82.
11. غنيم ، سامي ، (2006 م) ، حوكمة الإدارة الضريبية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من الإصلاح الاقتصادي، القاهرة ، ص 46.
12. العنزي ،سعد ، (2007) ، محاولة جادة لتأطير نظرية اصحاب المصالح في دراسات إدارة الاعمال، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 48 جامعة بغداد، ص 11.
13. المقلي، عمر عثمان،(2002م)، مبادئ الإدارة، مطبعة السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص 157.

14. وقمان، براق محمد، (2012)، اهم نظريات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الاسلام لها، الملتقى الدولي الثالث بعنوان: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر، ص7.
15. خضرة، صديقي ، (2012) ، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مشاركة في التأصيل النظري الي ماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها، جامعة بشار، الجزائر، ص12.
16. رملي و زحوط،(يومي 20 و 21 نوفمبر 2012) دور العلاقات مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص12.
17. جودة ، محفوظ أحمد،(2008)، " تطبيق نظام قياس الأداء المتوازن وأثره في الالتزام المؤسسي للعاملين في شركات الألمنيوم الأردنية: دراسة ميدانية "، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، ص277.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Basel Committee on Banking Supervision, (2010), Principles for Enhancing Corporate Governance, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, p 5.
2. Monks & Minow, (2002). Corporate Governance, 2nd Edition, Blackwell Publishing United States, p 22
3. Maria Maher and Thomas Anderson, (1999), Corporate Governance: Effects on Firm Performance and Economic Growth, Origination Economic Co-Operation and Development, (OECD) ,p 20.
4. Benn and Dexter Dunphy, (2005), Corporate Governance and Sustainability, Routledge, London, p19.
5. Manuel Castelo Branco Lúcia Lima Rodriguez, (2007). Positioning Stakeholder Theory within the Debate on Corporate Social Responsibility, EJBO Electronic Journal of Business Ethics and Organization Studies, Vol.12, No. 1, p.120.
6. James, A. Stieb, (2009), Assessing Freeman's Stakeholder Theory, Journal of Business Ethics, DOI 10.1007/s10551-008-9928-4. P.410
7. Phillips, and others, (2003), What Stakeholder Theory is not, Business Ethics Quarterly, Volume 13, Issue 4, ISSN 1052-150Xp. 479.
8. Joseph T Mahoney, (2012), Towards a Stakeholder Theory of Strategic Management, University of Illinois at Urbana-Champaign, College of Business, Champaign, p5.